اقتصاد

إسرائيل تخشى ضرب ميناء حيفا

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تتصاعد المخاوف في إسرائيل من أن تطاول صواريخ حزب الله اللبناني ميناء حيفا، الذي يمثل البوابة البحرية الرئيسة التي تربط التجارة الإسرائيلية بالعالم، ما يهدد إمدادات السلع الأساسية للكيان المحتل، ما دعا حكومة الاحتلال إلى وضع خطة بديلة تقوم على استخدام موانئ دولة مجاورة لم يُكشف عنها في حال توقفت 70% من سفن الشحن البحري من التوجه إلى دولة الاحتلال.

وحذرت صحيفة كالكاليست الإسرائيلية، في تقرير لها، من تداعيات فقدان دولة الاحتلال القدرة على استيراد الأغلبية الساحقة من السلع الحيوية في حال قرر حزب الله استهداف ميناء حيفا على البحر المتوسط، مشيرة إلى أن ميناء أشدود، ثاني أكبر ميناء (على البحر المتوسط)، لا يمكن أن يشكل بديلا عن ميناء حيفا بسبب محدودية قدرته على استيعاب الحاويات، ما يفضي إلى تأخير كبير في استيعابها ويؤدي إلى نقص في المواد الأساسية، لا سيما المواد الغذائية.

وتطرق التقرير إلى ما وصفه بـ«سيناريو الرعب» الذي تخشاه إسرائيل والمتمثل في أن تتوقف السفن في التوجه إلى ميناء حيفا في حال سقط صاروخ من جانب حزب الله على سفينة شحن أثناء رسوها في الميناء. وأشارت إلى أن الهجمات الصاروخية التي شنها الحزب على حيفا في الأيام الماضية دللت على خطورة الواقع وحساسيته.

وعلى الرغم من أن ميناء حيفا ومرافقه جرى تأمينها بمنظومات حماية في مواجهة الهجمات الصاروخية، إلا أن المتحدثين باسم جيش الاحتلال يؤكدون أنه لا يمكن ضمان أن تكون فاعلية هذه المنظومات محكمة ومطلقة، كما نقلت الصحيفة مشيرة إلى أن هناك اجماعاً بين المحافل الاقتصادية ذات العلاقة على أنه يكفي أن يسقط صاروخ واحد على ميناء حيفا حتى تتوقف حركة السفن إليه بشكل مطلق، ما يضطرها إلى التوجه إلى ميناء أشدود وميناء الجنوب الذي يتاخمه.

ومما يشي ببدء تحقق مخاوف الاحتلال، أكدت «كالكاليست» أن شركات النقل البحري الإيطالية توقفت عن التوجه إلى ميناء حيفا بناء على تعليمات خفر السواحل الإيطالي. وأعادت الصحيفة إلى الأذهان حقيقة أن صاروخاً أطلقه حزب الله في حرب لبنان الثانية 2006، أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص يعملون في ورشة قريبة من ميناء حيفا، أدى إلى إغلاق الميناء على الفور وانتقال حركة السفن إلى ميناء أشدود. ولفتت إلى أن بحثاً أعدته «كلية الأمن القومي» بالتعاون مع جامعة حيفا في 2009 توصل إلى استنتاج قاطع بأن ميناء أشدود لا يمكنه أن يكون بديلاً عن ميناء حيفا في حال توقف عن العمل بفعل الاستهداف بالصواريخ، إذ إن ميناء شدود وميناء الجنوب المتاخم له لم يصمما ليكونا قادرين على استيعاب البضائع التي يجرى استيرادها. ولفتت إلى أن الأعباء على موانئي حيفا وأشدود تعاظمت في أعقاب شل ميناء إيلات على البحر الأحمر (جنوبي فلسطين المحتلة) بسبب الحصار الذي فرضته جماعة الحوثي في اليمن من خلال استهداف السفن المتجهة إليه، حيث تربط الجماعة وقف هجماتها بإنهاء الاحتلال حرب الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة.

وأفادت الصحيفة بأن دولة الاحتلال تتخوف من أن ترفض طواقم العمل في سفن الشحن البحري الأجنبية التوجه إلى موانئ إسرائيل حتى لو قررت الشركات التي تملك هذه السفن مواصلة نقل البضائع إلى موانئها. وأضافت أن حكومة إسرائيل ألزمت وزارة المواصلات بإصدار إرشادات لهذه الطواقم حول وسائل التأمين والحماية في الموانئ، في إطار سعيها لطمأنتهم، مشيرة إلى أن ممثلين عن الوزارة يستقبلون السفن في عرض البحر ويطلعون طواقمها على هذه الإرشادات. ومما يشير إلى تأثير الأوضاع الأمنية على حركة السفن باتجاه إسرائيل، كشفت الصحيفة أن السفن الأجنبية المتخصصة في نقل الركاب توقفت بالفعل عن الوصول إلى موانئ دولة الاحتلال، حيث توقعت ألا تستأنف هذه السفن رحلاتها في عام 2025. وأشارت إلى أن شركة نقل الركاب الإسرائيلية «منو» أوقفت رحلاتها من حيفا وانتقلت إلى العمل من ميناء أشدود.

ونقلت الصحيفة عن تسدوك ردكر، المسؤول عن الموانئ في وزارة المواصلات، قوله إن وزارته أعدت خطة لاستخدام موانئ دولة مجاورة في حال توقفت 70% من سفن الشحن البحري من التوجه إلى إسرائيل. وحسب ردكر، فقد أصدرت وزارة المواصلات تعليمات لإدارات السفن بتقليص المساحة المخصصة لتخزين السيارات فيها من أجل تأمين مساحات لاسيتعاب السلع الحيوية.

وفي السياق، ذكرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية أن كلفة نقل البضائع عبر الجو في إسرائيل زادت بنسبة 30% بفعل توقف معظم شركات النقل الجوي عن التوجه إلى إسرائيل بفعل الأوضاع الأمنية. وحسب الصحيفة، فإن شركات الاستيراد باتت تستعين بخدمات شركات طيران إسرائيلية لنقل البضائع.

عمال من بوينغ يعتصمون خارج مصنع الشركة في مدينة رينتون بواشنطن، 16 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

بوينغ تلغي 17 ألف وظيفة

أعلنت شركة بوينغ الأميركية العملاقة لصناعة الطائرات أنها تخطط لخفض قوتها العاملة بنسبة 10% مع توقعها خسارة كبيرة في الربع الثالث، وسط إضراب عمال ميكانيكيين في مدينة سياتل. وقال الرئيس التنفذي للشركة كيلي أورتبرغ: «يجب أن نعيد ضبط مستويات القوى العاملة لدينا لتتماشى مع واقعنا المالي»، مضيفاً أنه ستُلغى 17 ألف وظيفة على مستوى العالم، «ستشمل مديرين تنفيذيين ومديرين وموظفين». وأقرت الشركة سلسلة من تدابير التقشف وتأخير الإنتاج، فيما أضيف الإضراب الذي استمر قرابة شهر، والذي شارك فيه 33 ألف عامل، إلى قائمة مشكلات الشركة. وأدى الإضراب الذي بدأ قبل نحو شهر إلى إغلاق مصنعين رئيسيين لتجميع الطائرات مخصصين لطرازَي ماكس 737 و777 ما يفاقم صعوبات الشركة التي تعاني ضغوطا مالية وتأخيرا في التسليم.

أخبار

تدابير صينية لتعزيز الاقتصاد

قال وزير المالية الصيني لان فوان، أمس السبت، إن حكومة بلاده تبحث مزيداً من السبل لتعزيز اقتصاد البلاد، من دون أن يفصح عن خطة تحفيز جديدة رئيسية، كان المحللون ومستثمرو الأسهم يأملون الكشف عنها. وتركت تصريحات الوزير الباب مفتوحاً

أمام مثل هذه الخطة مستقبلاً، لكنه لم يفصح عما تدرسه الحكومة.

وقال فوان في مؤتمر صحافي وفق وكالة أسوشييتد برس: «ثمة أدوات سياسية أخرى قيد المناقشة، ولا تزال في طور الإعداد»، مضيفاً أن هناك «مجالاً واسعاً» في ميزانية الحكومة لزيادة الديون ونسبة العجز. وواصل الاقتصاد الصيني التباطؤ رغم رفع قيود كورونا في نهاية عام 2022، حيث قلصت الشركات عمليات التوظيف والأجور، وقد أدى الانكماش الطويل في سوق العقارات إلى خفض ثقة المستهلك، وهو ما أسفر عن الحد من من الإنفاق. وزادت الحكومة معاشات التقاعد، وقدمت إعانات مالية للأشخاص الذين يغيرون السيارات القديمة أو الأجهزة، إلى أخرى جديدة، بيد أن هذه الخطوات لم تفلح في تحفيز النمو الاقتصادي. وسجلت أسواق الأسهم الصينية ارتفاعاً، بعدما أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) والإدارات الحكومية الأخرى خطوات في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي لإنعاش قطاع العقارات ودعم الأسواق المالية. وهدأ هذا الارتفاع منذ ذلك الحين في ظل مخاوف بشأن ما إذا كانت هذه التحركات تكفي لتحقيق انتعاش اقتصادي مستدام.

تيك توك تلغي مئات الوظائف

أعلنت شبكة التواصل الاجتماعي «تيك توك»، إلغاء مئات الوظائف في مختلف أنحاء العالم خصوصاً في ماليزيا، وإعادة توجيه الموارد نحو حلول آلية مثل الذكاء الاصطناعي للإشراف على محتواها. ولم تقدم المنصة التي تملكها شركة «بايتدانس» الصينية، تفاصيل عن عمليات الصرف في كل بلد.

وأوضح ناطق باسم الشركة، وفق ما نقلت وكالة فرانس برس، أن هذا القرار يهدف إلى دعم جهود تيك توك الرامية إلى تحسين الإشراف على المحتوى المنشور عبر الإنترنت من خلال الاعتماد خصوصاً على حلول «آلية». ومن المرجح أن تتأثر أقل من 500 وظيفة في ماليزيا، بحسب تيك توك. ووفق مذكرة يعود تاريخها إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 منشورة عبر موقع الشركة، فإن لدى المنصة «آلاف الموظفين» في «القارات الست»، من دون توفير تفاصيل إضافية.

«فيتش» تضع فرنسا في الخانة السلبية بسبب العجز العالي

باريس ـ **العربي الجديد**

عدلت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني العالمية نظرتها المستقبلية لفرنسا إلى «سلبية» من «مستقرة» مع الإبقاء على تصنيفها عند (AA-)، مشيرة إلى أن وضع باريس في خانة التوقعات السلبية يأتي بسبب زيادة أخطار السياسة المالية.

جاء قرار وكالة التصنيف، بعد يوم من تقديم الحكومة ميزانيتها لعام 2025. وقالت في بيان لها إن «الانزلاق المالي المتوقع هذا العام يضع فرنسا في وضع مالي أسوأ، ونتوقع الآن عجزاً مالياً أوسع، ما يؤدي إلى ارتفاع حاد في الدين الحكومي نحو 118,5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028».

كانت فيتس قد خفضت تصنيف فرنسا إلى (AA-) من (AA) في إبريل/ نيسان من العام الماضي، وهو تقييم ائتماني تتشاركه مع المملكة المتحدة وبلجيكا. يسلط التحذير بشأن الجدارة الائتمانية لفرنسا الضوء على عمق التحديات المالية التي تواجهها البلاد. وقد تدهورت الأوضاع بسرعة في عام 2024 بعد ضعف الإيرادات الضريبية ما أدى إلى وجود فجوة في الميزانية، في حين تسبب قرار مفاجئ من الرئيس إيمانويل ماكرون بحل البرلمان، في شهور من عدم اليقين السياسي والجمود في السياسات.

دفع هذا الحدث المستثمرين إلى بيع السندات الفرنسية، مما زاد من الفارق الذي تدفعه فرنسا مقارنةً بألمانيا على ديون بأجل عشر سنوات ليقترب من 80 نقطة أساس، بعد أن كان أقل من 50 نقطة في وقت سابق من العام. وفي محاولة لاستقرار الوضع، قدمت الحكومة برئاسة ميشيل بارنييه خطة ميزانية 2025، يوم الخميس الماضي، تتضمن تخفيضات في الإنفاق بقيمة 60 مليار يورو (65,6 مليار دولار) وزيادات ضريبية لخفض العجز إلى 5% من الناتج الاقتصادي من 6,1% هذا العام. بينما استهدفت الإدارة السابقة في البداية عجزاً بنسبة 4,4% في عام 2024.

وخيم التراجع المالي والإجراءات الطارئة على سمعة الرئيس إيمانويل ماكرون كمصلح قادر على حل التحديات المالية طويلة المدى التي تواجهها فرنسا من خلال التخفيضات الضريبية والإصلاحات لتحفيز النمو الاقتصادي. وستواجه البلاد المزيد من مراجعات التصنيف في الأسابيع المقبلة من قبل وكالات «موديز» و«ستاندرد آند بورز»، التي خفضت تصنيف فرنسا في وقت سابق من هذا العام.

حالٌ وناس

عدوان إسرائيل يهدد المنطقة بأزمات طاقة وغلاء

مصر نحو اقتصاد الحرب

تُدخل الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان ونذر توسعها في المنطقة مصر في اقتصاد الحرب، لا سيما مع التوقعات المتشائمة بشأن إمدادات الغاز الطبيعي وتعمق الأضرار التي تطاول أنشطة اقتصادية حيوية

القاهرة ـ **عادل صبري**

يسيطر القلق على الاقتصاديين في مصر من تداعيات توسع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان في المنطقة، لا سيما إيران، ما يهدد إمدادات الطاقة، لا سيما الغاز الطبيعي الذي يُستورد من الحقول الإسرائيلية، بينما سارعت الدولة، على لسان رئيس حكومتها مصطفى مدبولي، إلى القول إن القاهرة قد تلجأ إلى «اقتصاد الحرب». تضع التوترات المتصاعدة إمدادات الطاقة إلى مصر في فوهة نيران أزمة طاحنة، بينما شهدت واردات الغاز من الحقول الإسرائيلية البالغة 1,1 مليار قدم مكعبة يومياً تراجعاً حاداً في الفترة الماضية، بعد تعطل الأعمال في حقلي تمار وليفياثان قبالة السواحل الفلسطينية المحتلة، خشية هجوم إيراني عليهما.

ووسط المخاوف الأمنية، تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على توجيه الكميات المستخرجة من الحقلين إلى السوق المحلية لتخزين كميات أكبر كميات. وتهدد أزمة الغاز قدرة مصر على توفير الكهرباء بانتظام خلال الفترة المقبلة، وفقاً لتصريحات رئيس مجلس الوزراء مساء الأربعاء الماضي، التي قال فيها إن بلاده قد تلجأ إلى «اقتصاد الحرب». يقول خبير اقتصاديات الطاقة محمد فؤاد إن إمدادات الغاز من إسرائيل تمثل 15% من احتياجات مصر اليومية، ما يتطلب التعاقد على شراء صفقات غاز مسال جديدة، يجرى دفعها للشبكة الموحدة عبر محطتي استقبال الغاز المسال في العين السخنة في خليج السويس بالبحر الأحمر (شرق مصر) وميناء العقبة الأردني المتصل بشبكة الغاز المصرية، وفي حال اندلاع الحرب، فلن تكون المحطتان كافيتين لضخ المزيد من الشحنات، ما يستدعي تفكير الحكومة في تأجير محطة ثالثة لجسر الهوة بين الاستهلاك والواردات.

يشير فؤاد لـ«العربي الجديد» إلى أن تكلفة تشغيل محطة ثالثة لاستقبال الغاز المسال وتحويله إلى غاز طبيعي تبلغ 200 ألف دولار يومياً، وشراء كميات من الغاز تقدر بنحو 150 مليون دولار شهرياً، في وقت تعاني فيه الحكومة من شح النقد الأجنبي وتراجع الإيرادات العامة بالدولار.

وتشهد آبار الغاز المصرية تراجعاً في الإنتاج منذ سبعة أشهر متأثرة بمشاكل فنية في حقل ظهر بالبحر المتوسط شمال البلاد، لتنتج نحو 4,6 مليارات قدم مكعبة يومياً بدلاً من 5,3 مليارات قدم مكعبة، على أساس سنوي، بينما يرتفع حجم استهلاك الغاز اللازم لتشغيل 75% من محطات توليد الكهرباء والمصانع والاستهلاك المنزلي إلى مستوى 6,2 مليارات قدم مكعبة يومياً. ويدفع انخفاض الغاز المحلي إلى اعتماد مصر على استيراد 1,1 مليار قدم مكعبة من الغاز يومياً، تأمل الحكومة زيادتها إلى 1,5 مليار قدم مكعبة بنهاية العام المقبل 2025. اتفق وزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي مع الشركات الإيطالية والأميركية

> مصر تستورد من إسرائيل 1,1 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا

والبريطانية، صاحبة النصيب الأكبر في امتيازات مشروعات استكشاف وإنتاج الغاز والنفط، على ضخ استثمارات عاجلة لتنمية الآبار المعطلة والجديدة، لتحقيق زيادة بنسبة 25% عن معدلات الإنتاج السائدة حالياً، بدءاً حصاد أعمالها في فبراير/ شباط 2025.

يؤكد الخبير في شؤون النفط والطاقة أحمد سلطان، لـ«العربي الجديد»، أن أسعار النفط والغاز الطبيعي لم تعد محصنة ضد التوترات الجيوسياسية التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، حيث أصبحت عرضة للعديد من التقلبات، في ظل تهديد أمن المنشآت النفطية الذي قرع جرس إنذار حقيقي لأمن الطاقة العالمي.

يقول سلطان، الذي يرأس لجنة الطاقة في نقابة المهندسين بالقاهرة، إن ارتفاع وتيرة التوترات الجيوسياسية والمخاطر الأمنية في المنطقة بشكل متسارع تفتح الباب بدورها لسيناريوهات تصعيد محتملة للصراعات وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة وأنحاء العالم، مذكرا بأنها ستنعكس بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة، لا سيما قطاع الطاقة الأكثر تعرضاً لتلك الاضطرابات، في ظل سيطرة حالة عدم اليقين على الأسواق الممتدة منذ ارتدادات وباء كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير/شباط 2022، وتفاعل أسواق الطاقة بشكل مباشر مع تلك التطورات الجيوسياسية، وسط سيناريوهات قاتمة تفرض نفسها على المشهد العالمي. يشير إلى أن إسرائيل تمتلك ثلاث منصات إنتاج هي «كاريش» و«ليفياثان» و«تمار»، تدير شركة إنيرجي البريطانية الإسرائيلية منصة كاريش، وشيفرون الأميركية ليفياثان وتمار. وتوجه منصتا كاريش وتمار معظم الغاز الطبيعي إلى السوق المحلية، بينما تزود ليفياثان السوق المحلية بحوالي 10% فقط من الغاز الطبيعي، ويُصدّر معظم الغاز المنتج إلى مصر والأردن. يرى خبير النفط والطاقة أن إسرائيل تعتبر حقول الغاز كنزاً لا يقدر بثمن، وعلى هذا الأساس، بدأت بالتخطيط لاستثمار نحو 500 مليون دولار لتوسيع الإنتاج في حقل ليفياثان، حيث تطمح تل أبيب أن تتحول إلى مركز إقليمي لتصدير الغاز في شرق المتوسط، بعد أن ضاعفت الصادرات بنحو 20 مرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، مؤكدا أن تهديد إسرائيل تتخذ خطوات لا يمكن توقعها لحماية هذه الكنوز في البحر المتوسط.

يضع سلطان عدة سيناريوهات لإدارة إسرائيل حقول الغاز في حالة تصاعد الحرب الإسرائيلية مواجهة مباشرة مع إيران، واستهداف طهران منصات الغاز الطبيعي الإسرائيلية، منها إغلاق كامل حقول الغاز، ويُعد هذا سيناريو كارثياً لأنه العديد من الانعكاسات السلبية على دول المنطقة، ومنها مصر التي تعتمد على الغاز الإسرائيلي بنسب متفاوتة، بالإضافة إلى تداعيات كارثية على الداخل الإسرائيلي الذي يستهلك حوالي 45% من إنتاج حقل تمار القريب من السواحل اللبنانية، وهو هدف متكرر للاستهداف، موضحاً أنه يمكن لإسرائيل تعويض نقص الغاز باستخدام الفحم في توليد الطاقة، مع ذلك، لن يلبي هذا الحل الطلب المحلي المتزايد على الغاز في وقت أصبحت إسرائيل تعتمد بشكل كامل على إمدادات منتظمة من الغاز الطبيعي من حقولها لإنتاج حوالي 75% من الكهرباء التي يتوفر لها الغاز من ثلاث منصات في البحر الأبيض المتوسط، من أهمها حقل تمار. وفي حالة الطوارئ، يتوقع خبير النفط أن تصدر وزارة الطاقة الإسرائيلية قراراً بوقف تصدير الغاز الطبيعي، ومنح أولويات الإنتاج لتلبية الطلب المحلي، وهو أمر حدث من قبل في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، عندما أوقفت إسرائيل العمل بمنصة «تمار» مدة شهر بسبب مخاوفها من هجوم بالطائرات المسيرة، من غزة ولبنان واليمن، وساعدت على مواجهة الطلب تغطية منصة ليفياثان الفجوة الإنتاجية للسوق المحلية.

ويلفت سلطان إلى أنه في حال استهداف الضربات الصاروخية منصات الغاز الإسرائيلية مباشرة، فسيؤدي ذلك حتماً إلى ارتفاع حاد في أسعار الغاز، بالتوازي مع تركها أثراً كبيراً على الداخل في إسرائيل التي لا تمتلك في الوقت نفسه مخزونات استراتيجية ملائمة من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أن مخزوناتها من الديزل والفحم لتشغيل محطات الكهرباء لا تصل إلى الكميات الكافية التي تلبي احتياجاتها لمدة تدوم أكثر من شهر.

جنود مصريون أمام محطة كهرباء بنبا حديثا على مشارف القاهرة، 24 يوليو 2018 (خالد دسوقي/ فرانس برس)

أضرار أعمق للسياحة والتجارة في الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يبدو أن الأوضاع الاقتصادية في الأردن مرشحة للبقاء في دائرة التباطؤ خلال الفترة المقبلة، نتيجة لتعمق الاضطرابات والعدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان وتزايد احتمالات توسع الصراع ونشوب حرب كبرى في المنطقة تنذر بعواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي عامة واقتصاديات بلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وقد ألقى العدوان الإسرائيلي على لبنان بآثار سلبية مباشرة على الاقتصاد الأردني ستزيد معاناته وتضاف إلى الأعباء التي عانى وما زال يعانيها بسبب الحرب التي يشنها الاحتلال على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي 2023، وأدت إلى تراجع الإيرادات وسط انخفاض حاد في أداء قطاعات أساسية رافدة للنمو والخزينة، خاصة السياحة والتجارة والاستثمار. ويتوقع خبراء اقتصاد أن تكون سلاسل التوريد وحركة التجارة الخارجية من أكثر القطاعات التي ستتأثر بتوسع دائرة الحرب، إضافة إلى ارتفاع أجور الشحن البحري إلى مستويات جديدة ستزيد كلف السلع الموردة من مناشئ مختلفة والحد من تنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية.

كما تأثرت حركة الملاحة الجوية من وإلى الأردن كثيراً، بسبب تصاعد حدة الصراع وإغلاق الأجواء الأردنية عدة مرات بسبب الضربات الصاروخية التي وجهتها إيران إلى الكيان المحتل وكذلك الحال في ما يخص بلداناً أخرى مثل العراق والإمارات وتركيا التي أوقفت حركة الطيران عدة مرات واستمرت لبضعة أيام ما أثر على حركة نقل المسافرين من وإلى الأراضي الأردنية.

وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إنه رغم أن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي وبعضها معمول به إلى الآن لانتظام عمل سلاسل التوريد والمحافظة على المخزون الغذائي أمكن من التداعيات على الاقتصاد الأردني، إلا أن ارتدادات سلبية أخرى للعدوان الإسرائيلي ستظهر جلياً خلال الفترة المقبلة، ومن ذلك مزيد من تراجع الحركة السياحية وضعف الاستثمارات وربما ارتفاعات جديدة على أجور الشحن نظراً لارتفاع عامل المخاطر، لا سيما في حال تنفيذ سلطات الاحتلال لتهديداتها بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران والتداعيات اللاحقة لها. وأضاف عايش أن الحركة السياحية كانت قد شهدت تراجعاً بنسبة وصلت إلى 70% في الأشهر الأولى للعدوان الإسرائيلي على غزة بحسب بيانات رسمية، ثم عاودت التحسن خلال الأشهر القليلة الماضية، لكن الآن وبسبب العدوان على لبنان واستمرار العدوان على غزة والضفة الغربية والمواجهة المحتملة بين إسرائيل وإيران سيعاود النشاط السياحي الانخفاض، مشيراً إلى أن السياح في حالة عزوف أصلاً عن المنطقة والتحذيرات المتوالية التي تطلقها مختلف البلدان للطلب من رعاياه العودة إلى مواطنهم تفادياً للمخاطر.

وأشار إلى أن حركة الاستثمارات الأجنبية ستشهد أيضاً مزيداً من التراجع في انتظار تطورات الأوضاع، وهنالك مشاريع كبرى في كل المنطقة متوقفة وأخرى قلقة، وتولدت حالة جديدة من الخوف لدى المستثمرين من الإقبال على الاستثمار في الشرق الأوسط، رغم الفرص الاستثمارية الجاذبة في مختلف القطاعات والمنافسة الشديدة بين البلدان على استقطاب الاستثمارات. ووفق تقرير صادر

> ديون الأردن تلامس 60 مليار دولار والبطالة فوق 21%

عن صندوق النقد الدولي في وقت سابق من الشهر الجاري، فإن استمرار الصراع واتساع نطاقه يؤثر بشكل أكبر مما كان متوقعاً على الاقتصاد الأردني. وتأثرت إيرادات الحكومة بحسب الصندوق هذا العام بسبب ضعف الطلب المحلي بالإضافة إلى انخفاض حاد في أسعار السلع المصدرة الرئيسية أكثر مما كان متوقعاً، وقد اتخذت السلطات إجراءات قوية لتعويض النقص في الإيرادات للحد من عجز ميزانية الحكومة المركزية هذا العام. ويواجه الأردن ارتفاع أعباء المديونية بشقيها الداخلي والخارجي التي لامست 60 مليار دولار والبطالة التي ما زالت فوق 21% والفقر وارتفاع عجز الموازنة العامة لأكثر من 2,5 مليار دولار قبل احتساب المنح الخارجية، وكذلك أعباء استضافة 1,3 مليون لاجئ سوري والحاجة إلى تنفيذ مشروعات بنى تحتية وأساسية بخاصة في قطاعات الصحة والمياه والنقل. وقال عضو غرفة تجارة عمان علاء ديرانية لـ«العربي الجديد» إن الأوضاع المحيطة والعدوان على غزة ولبنان والتطورات المرتقبة ألقت بتداعيات سلبية على القطاعات التجارية المختلفة، حيث تراجع الطلب بشكل واضح، ولا سيما محلات الألبسة والحلويات والصالات وأماكن الترفيه. وأضاف ديرانية أن سلاسل التوريد لمختلف السلع خاصة الغذائية تعمل كالمعتاد وعزز ذلك الإجراءات التي تم اتخاذها منذ العدوان على غزة، لكن التوقعات تشير إلى معضلات اقتصادية ستواجه كل المنطقة خلال الفترة المقبلة خاصة مع احتمالات تصاعد الاضطرابات في البحر الأحمر ومنطقة باب المندب وارتفاع أجور الشحن وتحول خطوط بحرية مع تذر بارتفاعات الأسعار عالمياً لبعض السلع.

ولفت إلى أن هناك عملاً متواصلاً بشراكة حكومية مع القطاع الخاص للتحوط عبر تدبير أكبر كميات ممكنة من السلع المورّدة من الخارج والمنتجة محلياً تحسباً لتفادي أي اختلالات في سلاسل التوريد وارتفاعات للأسعار وأجور الشحن.

تحقيق

مع اقتراب احتمال توسع العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان إلى حرب إقليمية تشترك فيها إيران، يزداد القلق العميق على صادرات النفط الخليجية، خصوصاً مع وقوع مضيق هرمز في قلب الصراع

مضيق هرمز في مرمى الصراع

التوترات تهدد ثروات النفط في الخليج

مسقط ـ **كريم رمضان**

بينما يتصاعد التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط في ضوء مؤشرات اقتراب هجوم عسكري إسرائيلي على إيران، تتباين تقديرات تأثير ذلك على صادرات النفط الخليجية، بين فريق يستبعد التأثير الكبير، وآخر يرى إمكانية وصول التصعيد إلى مستوى يؤثر على قدرات الإنتاج والتصدير أصلاً. بحسب تقدير نشرته وكالة ستاندرد آند بورز العالمية، في وقت سابق من أكتوبر/تشرين الأول الجاري، فإن التدخلات الدبلوماسية والعسكرية من شرق آسيا ستكون حتمية إذا تعرّض اقتصاد المنطقة لتهديد خطير، في حالة حدوث اضطرابات كبيرة بإمدادات النفط وتدفقات التجارة، مشيرة إلى أن الصين هي المستورد الأكبر لإمدادات النفط الخليجية.

رغم انخفاض واردات بكين النفطية من السعودية حتى أكتوبر الجاري، إلا أن وارداتها من الشرق الأوسط لا تزال تمثل أكثر من نصف مشترياتها من الخام، بحسب بيانات الوكالة الدولية، ما يعني أن أي إضرار بالقدرة التصديرية للنفط الخليجي سيكون شاناً صينياً بالدرجة الأولى. كما تعتمد اليابان بشكل كبير على الخام من الشرق الأوسط، إذ استحوذ رابع أكبر مستورد للخام في آسيا على 2,19 مليون برميل يومياً من موردي الخليج العربي في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، ما يمثل أكثر من 96% من إجمالي وارداتها من الخام خلال تلك المدة، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة.

وفق آخر تقرير شهري لمنظمة أوبك، في سبتمبر/أيلول الماضي، فإن حصص دول الخليج العربية من صادرات النفط جاءت بترتيب تتصدره السعودية ثم الإمارات والكويت وسلطنة عُمان وقطر والبحرين. واستمرت السعودية في تصدّر المشهد كأكبر مصدر للنفط في العالم، حيث بلغت صادراتها حوالي 7,5 ملايين برميل يومياً، وهو رقم مرشح للانخفاض هذا الشهر، طبقاً للبيانات اليومية التي تنشرها مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي)، وفق اتجاه السعودية لمزيد من الخفض الطوعي للإنتاج. وسجلت صادرات الإمارات 2,8 مليون برميل يومياً كانت متوسطاً شهراً في سبتمبر، بينما بلغت صادرات الكويت 2,5 مليون برميل يومياً، وصدرت سلطنة عُمان خلال الشهر ذاته 900 ألف برميل يومياً، بينما بلغت صادرات قطر 1,1 مليون برميل يومياً، أما البحرين فسجلت صادرات بنحو 130 ألف برميل يومياً فقط، وفق بيانات أوبك.

يشير الخبير الاقتصادي نهاد إسماعيل، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الخليج يتأثر بالوضع الجيوستراتيجي الخطير المحيط بالمنطقة، ما قد يؤثر على صادرات النفط إلى آسيا وأوروبا، ويعتمد مدى هذا التأثير على السيناريوهات المحتملة، كاستهداف المنشآت النفطية الإيرانية، أو إغلاق مضيق هرمز، أو استهداف المنشآت النفطية في دول الخليج العربية. ويرجح إسماعيل ألا يتأثر النفط الخليجي طالما بقيت الحرب محدودة كما هي الآن ولم يتم استهداف النفط الإيراني، لافتاً إلى أن السوق الآسيوية في هذا الصدد ذات أهمية كبيرة للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط. فمعظم النفط يتم تصديره عبر مضيق هرمز، الذي يعبره يومياً حوالي 20 مليون

> نصف مشتريات النفط الصينية تأتي من الشرق الأوسط

> مخاوف من إغلاق إيران مضيق هرمز في وجه شحنات النفط

برميل، 70% منها تتجه إلى دول آسيوية مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند، بحسب إسماعيل، الذي أشار إلى أن أي تعطيل أو خطر يهدد هذه الصادرات يمثل تأثيراً كبيراً ومقلقاً على اقتصادات دول الخليج.

ورغم أنه لا يوجد خطر مباشر على مجمل صادرات النفط حتى الآن، لكن احتمال حدوثه في المستقبل وارد، كما يرى إسماعيل، مبيناً أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على إسرائيل لعدم استهداف الصناعة النفطية الإيرانية، في ظل حذر عالمي من ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قد تصل إلى 120 أو 150 دولاراً للبرميل في حال إغلاق مضيق هرمز.

في هذا الإطار، يستذكر إسماعيل حادثة استهداف المنشآت النفطية السعودية في عام 2019 (من قبل جماعة الحوثيين خلال الضربات التي كان يشنها تحالف عربي بقيادة السعودية لدعم الحكومة الشرعية في اليمن)، والتي أدت إلى تعطيل حوالي 5 ملايين برميل يومياً من النفط السعودي، مما شكل ضربة قوية للنفط آنذاك، لكن في ظل امتلاك أوبك قدرة إنتاجية فائضة حالياً تقدر بـ 7 ملايين برميل يومياً، فإنها قادرة على تعويض تعطيل الإنتاج الإيراني البالغ 3,9 ملايين برميل يومياً، وفق إسماعيل، لافتاً إلى أن الإمارات والسعودية وحدهما قادرتان على تعويض النقص الناتج عن توقف التصدير الإيراني بسهولة، مما قد يخفف من حدة الأزمة المحتملة على الأسواق الآسيوية، خاصة الصين التي قد تخسر ما بين 1,5 إلى 1,8 مليون برميل يومياً في حال توقف الصادرات الإيرانية بشكل كامل.

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي، عامر الشوبكي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن تأثير التوترات المتصاعدة في المنطقة على دول الخليج العربية ظهر جلياً في الارتفاع الأخير في أسعار النفط، إذ قفزت الأسعار بنسبة 13% منذ بداية أكتوبر الجاري، ما يعد أكبر ارتفاع أسبوعي منذ أكثر من عام.

وتستفيد الدول المصدرة للنفط في الخليج العربي من هذه الارتفاعات في الأسعار، وذلك بعد فترة من انخفاض أسعار النفط على مدى ثلاثة أشهر متتالية، كما يؤكد الشوبكي، الذي يشير مع ذلك إلى وجود عدة سيناريوهات محتملة، بعضها قد يحمل مكاسب لدول الخليج العربي، بينما قد يكون بعضها الآخر خطيراً عليها.

يوضح أنه طالما بقيت المخاطر محصورة خارج الممرات البحرية المهمة مثل مضيق هرمز، وبعيداً عن منشآت النفط الخليجية، فإن دول الخليج ستظل مستفيدة من المخاطر الجيوسياسية المتزايدة وارتفاع الأسعار.

حتى في حالة استهداف منشآت النفط الإيرانية، قد تحتاج دول الخليج العربية إلى زيادة إنتاجها من الاحتياطي الإنتاجي، مما سيبقيها في موقع المستفيد، حسبما يرى الشوبكي. غير أنه يحذّر مما وصفه بالسيناريو الأخضر، المتمثل في رد إيران بقطع طرق الملاحة في مضيق هرمز، وفي هذه الحالة يتوقع أن تتأثر بعض دول الخليج العربي بشكل كبير، خاصة الكويت والبحرين، بينما سيكون الضرر أقل على الإمارات والسعودية، نظراً لقدرتهما على تصدير جزء من إنتاجهما عبر طرق بديلة.

ويشمل السيناريو الأخطر على دول الخليج العربي احتمال استهداف إيران لمنشآت النفط في المنطقة، وهو ما وصفه الشوبكي بأنه «سيكون مدمراً لاقتصادات هذه الدول التي ما زالت تعتمد بشكل كبير على النفط كمورد رئيسي للإيرادات الحكومية». ويلفت الخبير الاقتصادي إلى تأثير هذه التوترات على أسعار الغاز، مما يجعل قطر مستفيدة من ارتفاع الأسعار في العقود الفورية، ومع ذلك يشير إلى أن قطر قد تكون بعيدة نسبياً عن التهديدات المباشرة، نظراً لعلاقاتها المتوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية، بما في ذلك إيران. ويؤكد أن التداعيات العالمية المحتملة لهذه التوترات ذات تأثير مهم على الاقتصاد العالمي وأسعار النفط والانتخابات الأميركية، محذراً من احتمال ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في حال تصاعد الأزمة، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية واحتجاجات شعبية في العديد من دول العالم.

عقوبات أميركية تستهدف البتروكيميائيات الإيرانية

فرضت الولايات المتحدة الأميركية سلسلة عقوبات جديدة تستهدف صناعة البتروكيميائيات الإيرانية رداً على الهجوم الصاروخي الذي شنته إيران على إسرائيل في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وذكرت وزارة الخزانة الأميركية في بيان لها، الجمعة، أن العقوبات تستهدف القطاع برمته، إضافة إلى عشرين ناقلة وشركات مقارها في الخارج، متهمة كلها بالضلوع في نقل النفط ومعدات بتروكيميائية إيرانية. وتتّخذ الشركات المستهدفة من الصين خصوصاً مقراً لها، وتشمل العقوبات أيضاً شركتين إماراتيتين وشركة ليبيرية. كما تستهدف العقوبات جهات مالكة لسفن تتّخذ من بنما أو ماليزيا أو جزر مارشال خصوصاً مقراً لها.

وتنص العقوبات على تجميد أصول، سواء مباشرة أو غير مباشرة، للشركات المستهدفة في الولايات المتحدة، ومنع الشركات التي تتّخذ مقراً في الولايات المتحدة وكذلك المواطنين الأميركيين من التعامل التجاري مع الكيانات المستهدفة بالعقوبات تحت طائلة الخضوع بدورهم لعقوبات. وتعوق العقوبات التبادلات التجارية للشركات المستهدفة، من خلال الحد من قدرتها على استخدام الدولار في تعاملاتها.

حقل نفط في محافظة دي قار جنوبي العراق، 22 أغسطس 2022 (فرانس برس)